

عمان : الأحد ٢٥ ربيع ثاني سنة ١٣٩٠ هـ . الموافق ٢٨ حزيران سنة ١٩٧٠ م . العدد ٢٢٤٧

عدد ممتاز

مراسيم تأليف وزارة

دولة السيد عبد المنعم الرفاعي

(الثانية)

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

نص استقالة

دولة رئيس الوزراء السيد بهجت التلهوني

مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم ايده الله .

ارفع لمقامكم السامي عظيم الوفاء مقروناً بصادق المودة والولاء وبعد فقد كنت عرضت على جلالتكم في اكثر من مناسبة في الايام الماضية والاخيرة حاجتي الى الراحة ورغبتي في التخلي عن المسؤولية بحكم الاوضاع الصحية بصورة خاصة والاسباب التي شرحتها لجلالتكم في حينه .

غير اني كنت ارقب اليوم الذي تعود فيه الاحوال في هذا البلد الحبيب الى طبيعتها والامور الى نصابها ، وها هي اليوم قد عادت بفضل من الله تعالى وسهر جلالتكم وما قدمه الجميع من جهد لخدمة جلالتكم وخدمة هذا الوطن العزيز وتعاون المخلصين العاملين فاني لارجو مخلصاً ان تتقبلوا استقالتي من منصبي مؤكداً لمولاي انا وزملائي الوزراء اننا سنظل في خدمة بلدنا ووطننا ومعكم وبجانبكم على الدوام .

اخذ الله بيدكم لتحقيق اهداف امتكم الخيرة وآمال بلدكم العزيز والله يحفظكم ويرعاكم .

١٩٧٠/٦/٢٧

الخادم المخلص
بهجت التلهوني

نص الرسالة

الملكية السامية بقبول استقالة الوزارة

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الأخ السيد بهجت التلهوني الأفخم

نبعث لدولتكم بخالص تحياتنا وأطيب تمنياتنا . . وبعد

فلقد تلقينا كتاب استقالة حكومتكم . واننا اذ نقبل هذه الاستقالة لنعرب لدولتكم ولاخوانكم السادة الوزراء عن عميق شكرنا وتقديرنا لما بذلتموه جميعاً من جهود مخلصة من اجل رفعة بلدنا العزيز وخدمة اسرتنا الاردنية . وما تحليتم به من روح وطنية صادقة تجعلني على ثقة بأنكم ستبقون الجند الأوفياء لامتكم وأوطانكم ، راجين لدولتكم ولزملائكم التوفيق في المضي دائماً في خدمة بلدكم ، سائلين الله عز وجل ان يوفقنا جميعا ويعيننا على اداء واجبنا نحو امتنا ووطننا ، عزيزنا .

الحسين بن طلال

عمان في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٩٠ هجرية .
الموافق ٢٧ حزيران سنة ١٩٧٠ ميلادية .

نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الأخ السيد عبد المنعم الرفاعي رئيس الوزراء الافخم .

نبعث اليكم بخالص محبتنا وصادق مودتنا وفائق تقديرنا . وبناء على قبولنا استقالة وزارة دولة الاخ السيد بهجت التلهوني . ولما نعرفه عنكم من تجرد وحب للوطن وتفان في خدمته . ولمكانتكم لدينا ولدى مختلف فئات الشعب . وبالنظر لما يجتازه بلدنا العزيز من ظروف دقيقة . ولما تواجهه امتنا العربية من مرحلة مصيرية حاسمة في تاريخ نضالها الحاضر . فاننا نعهد اليكم بمنصب رئاسة الوزراء آملين ان توافونا بأسماء زملائكم . على ان يعتمد منهاج العمل الوزاري والبرامج التفصيلية له الاسس والمباديء التالية :–

١ – لقد مر على الاردن ثلاث سنوات منذ النكبة ظل في خلالها ينادي بتطبيق قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٧ . ولكن الايام التي مرت اوضحت بجلاء ان تطبيق هذا القرار قد اصبح سراباً ينآى به عن التحقيق تعنت العدو وغروره واطماعه التوسعية . وتأييد قوى الشر العالمية للعدوان على الارض العربية. ويقيناً اننا كنا على الدوام نؤمن بأن هناك حلا واحداً يمكننا قبوله وهو ذلك الذي يعيد الينا كل اراضينا العربية المغتصبة وينفذ حق شعبنا الفلسطيني العربي كاملا غير منقوص . وتجاه هذا الواقع فلا بد من التركيز اكثر واكثر بل وبكل قوانا للاعداد السريع لمعركة التحرير اذ اصبح لا خيار لنا غير هذا ، كما ينبغي تجنيد جميع القوى والطاقات لاغراض هذه المعركة ومن هنا يجب ان تعمل الحكومة على رفع مستوى الحشد ، فوق الخلافات والمنازعات الآنية ، الى مستوى الهدف الكبير وهو التحرير . ولن ينجح حشدنا ويؤتي ثماره الا اذا التحم الجهد العسكري والعمل الفدائي في اخوة السلاح الذي يجب ان يوجه كل الى الاعداء ، ولن ينجح هذا الحشد الا اذا وقف المواطن ظهيراً لهذا الالتحام وانتشر التعاطف والتكاتف بين جميع المواطنين . وفي اعدادنا لهذه المعركة التي فرضت علينا وعلى امتنا . يجب بذل كل العناية والاهتمام بالقوات المسلحة وتوفير جميع الامكانيات المادية وغير المادية في سبيل رفع كفاءتها الفنية والمعنوية وتكريمها وتمكينها من اداء واجبها المقدس في معركة التحرير على اكمل وجه ، وبصفة خاصة مواصلة تزويدها بأحدث الاسلحة وبالكميات اللازمة من اي مصدر كان ؛ كما يجب ان تكون الخطة العسكرية دقيقة واضحة مبشرة بالنصر . تحدد فيها الادوار الايجابية الفعالة لكافة الهيئات العاملة في الميدان من خلال حرية العمل الفدائي وتصعيده وتوحيده وتعاونه التام مع العمل العسكري العام .

٢ – ومثلما يجب ان يتحقق هذا الالتحام المكين بين طرفي النضال المسلح ، يجب ان تلتف جميع فئات الشعب حول هدف التحرير في وحدة وطنية شاملة تقضي على كل الخلافات والنعرات والعصبيات وتستأصل اسبابها وتصهر كل ذلك في بوتقة الحشد والجهد والهدف المشترك . واننا لنرى العدو في غروره يجمع فئات شعبه على الباطل ؛ ومن واجبنا ان نجمع جميع فئات الشعب ومؤسساته ومنظماته على طريق الحق ، فمن خلال هذه الوحدة الوطنية الشاملة ، يطمئن الجيش الصامد على خطوط النار ، والفدائي العامل الى مساندة

الشعب لتحقيق رسالة الصمود والتحرير . وبلوغ النصر القريب بعون الله . ولتحقيق هذه الوحدة الوطنية ، يجب ان تعمل جميع المؤسسات التشريعية والتنفيذية والشعبية على اختلاف فئاتها واتجاهاتها في رأب الصدع . ونبذ الشكوك وتمكين الثقة بين الشعب والسلطة على كافة المستويات . وتحديد الادوار لجميع فئات المواطنين . ولا ينس احدنا بان هدفاً من اهداف الحرب الضارية التي يشنها العدو هو تصديع الجبهة الداخلية وتفكيك الوحدة الوطنية بما ينشره من اشاعات كاذبة . واراجيف فاجرة ، وبما يفتعله عملاؤه من احداث تثير الاخ على اخيه . وتشعل نار الفتنة الهوجاء ، لذلك فان من واجب الحكومة ، ان تحقق الوحدة الوطنية . وان تهيئ لها اسباب القوة والمنعة . وان تحميها من العبث او التآمر الداخلي والخارجي .

٣ – ويعلم الداني والقاصي ان الاردن . كان وما يزال . سباقاً في الدعوة الى التعاون العربي في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية لاغراض معركة التحرير والمصير ويدعو على الدوام الى استمرار اللقاءات العربية على كل مستوى والى توحيد الجهد العربي في هذه المعركة ، اذ لم يعد قطر عربي واحد بعيداً عن اوارها . لاسيما وان العدو الغازي ، لا يستهدف الارض والموارد الطبيعية وحسب ، ولكنه يسعى الى محو الشخصية الفلسطينية واخسار الحضارة العربية ، وفصل الاجيال الصاعدة عن شخصيتها القومية ومقدساتها الروحية . ومثلها العليا . وتفرض ارادة الكفاح المشترك توحيد الجهد العربي ، وتقوية الساحات العسكرية العربية والاستمرار في فتح ساحتنا الاردنية لكل القوى والطاقات العربية العسكرية الى منطلق التحرير . وارض المعركة . ولذلك يجب ان تسعى الحكومة في توثيق ما اتصل من اواصر التعاون العربي ، وضرب المثل الخير في التضحية والفداء دفاعاً عن الاردن وعن ارض العرب اجمعين . ويجب الا تدخر اي جهد في التشاور والمشاركة في رسم الخطة العربية الشاملة التي تحدد الادوار وتفرض الالتزامات ، وان تقوم بتنفيذ الالتزامات العربية نصاً وروحاً . وان تحصن نفسها ضد التدخلات الاجنبية التي ترمي الى بعثرة الجهد .

٤ – ولن يعني الحشد الشامل كما لن تعني الوحدة الوطنية معانيها الحقيقية اذا لم يوضع الاقتصاد الوطني في خدمة المعركة ، التي يجب ان تتحكم في سياسات التنمية وزيادة الموارد المالية وسبل الانفاق ، ولذلك يجب ان تضع الحكومة سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية في ضوء مستلزمات المعركة ، بحيث تجند كل مواردنا من اجل المعركة ، ويقضي قضاء مبرماً على كل مظاهر المرض في اجهزتنا ووجودنا كله وعلى الفساد بكل مظاهره ويتحمل كل المسؤولية في مجاله وميدانه ويحاسب عن التقصير في واجباته . وعلى الحكومة ان توجه السياسة الاقتصادية والاعمارية في البلد لخدمة المعركة اولا ، ومن ثم لزيادة الانتاج وتوزيع الخير على اوسع نطاق وتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية ضمن التكامل الاقتصادي العربي .

٥ – ان الشعب مصدر السلطات وان الدستور سيد الاحكام ، ومن هذا المنطلق يتوجب على الحكومة ان تحكم والا تتخلى عن مسؤولياتها في تطبيق الدستور والقوانين والانظمة السارية المفعول ، ومن خلال ممارستها الحقة لصلاحياتها وواجباتها ، تؤمن حقوق الشعب المشروعة وحقوق المواطن في المشاركة في الرأي والحكم فتحمي للمواطن امنه وكرامته وحريته المسؤولة ، في حدود الدور الطليعي المفروض على المؤسسات والمنظمات والافراد . ان المواطن اغلى ما تملك الامة . وان ايمان الحكومة بهذا المواطن ودوره الفعال في المعركة ، واجتذاب تعاونه واندفاعه في العمل المخلص البناء واجب مفروض لنجاح الوحدة

الوطنية . ومن هنا لا بد من تشجيع المؤسسات والمنظمات كالنقابات والجمعيات والتعاونيات والغرف التجارية والنقابات العمالية والتشاور معها في رسم خطط العمل وتعريف الادوار . ولا ننس دور الاجهزة الحكومية التي نرى من واجبها تقديم الخدمة للشعب بسرعة ونزاهة واتقان. واستخدام الكفاءات والمواهب . ومقاومة الانحلال والتكاسل والفساد ورفع الروح المعنوية في الفرد وبين الصفوف والحفاظ على تراثنا وحضارتنا وتقاليدنا .

واننا اذ نأمل ان تترجم هـذه المبادئ والمرتكـزات الى خطوات تفصيلية عملية . وقرارات حكيمة رشيدة ، نتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم . والله معكم عزيزنا .

الحسين بن طلال

عمان في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٩٠ هجرية
الموافـق ٢٧ حزيران سنة ١٩٧٠ ميلادية

نص الرسالة

التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

دولة السيد عبد المنعم الرفاعي اثر تكليفه بتأليف الوزارة

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله

تلقيت يا مولاي ببالغ الشكر وعميق التقدير كتاب جلالتكم السامي الذي تفضلتم فعهدتم به الي بتشكيل حكومة جديدة تطبق احكام الدستور وتحقق الوحدة الوطنية ، وتعد لمعركة التحرير، وتضع الاقتصاد الوطني في خدمة هذه المعركة . وتؤمـن للمواطنين حقوقهم وحرياتهم وأدوارهم في المعركة .

اني في هذه الظروف المصيرية والحاسمة وازاء الاوضاع الدقيقـة التي نجتازها ، اؤمن بأن حمل المسؤولية واجب وطني مقدس .

ولهذا فانني اتشرف بقبول حمل مسؤولية الحكم،معتمـداً على الله تعالى وعلى ثقة المليك المفدى وتعاون الشعب العزيز .

واني اذ اشكر لجلالتكم ثقتكم الملكية الغالية ، وارى فيكـم رمزاً لوحدة هذا الشعب ونضاله في طريق التحرير ، لارفع الى مقامكم السامي اسماء زملائي الـوزراء الذين قبلوا مشاركتي في حمل المسؤولية ، وفق ما ورد في كتاب التكليف السامي ، حتى اذا ما اقترن ذلك بموافقة جلالتكم تكرمتم بتوشيح المرسوم الملكـي بتوقيعكم الكريم .

والله اسأل ان يحفظكم رائـداً وقائداً لشعبكم الوفي ، وسنداً وذخراً للامة العربية المجيدة، انه سميع مجيب

١٩٧٠/٦/٢٧

المخلص الامين
عبد المنعم الرفاعي